ويعلو شرط عدم التناقض على شرط الوصف الشامل كما يعلو شرط الوصف الشامل على شرط البساطة وإنا نجرؤ على تسمية هذا المبدإ بمبدإ التجريبيّة».

وتبرز المفارقة الّتي يقرّ بها هيلمسليف في آخر الشاهد في ترتيب الشروط حيث نلاحظ أن شرط عدم التناقض وهو شرط نظري يعلو على شرط الشمول (أي شمول عدد ما من المعطيات الاختباريّة) وهو اختباري.

وتبرز المفارقة أيضا في الفصل الرابع الّذي عنوانه نظريّة اللّغة والاستقراء (Théorie du langage et induction) حيث يوضّح أن تسليمه بمبدإ التجريبيّة على النحو الّذي حدده لا يجعله عبدا أو أسيرا لمنهج الاستقراء إذا فهمنا من الاستقراء أنّه الانتقال المتدرّج من الخاص إلى العام. ويلح في نقد هذا التصور الّذي يعتبره ساذجا وعائقا أمام تطوّر علم اللسانيات في عبارة تجعلنا نرجح أنّه يتنكب عمدا قول بلومفيلد في كتابه "اللّغة":

«إن التعميمات الوحيدة المفيدة حول اللّغة هي التعميمات ذات الطابع الاستقرائي [1]، إذ يذهب إلى أن الاستقراء الّذي اقترن عند العموم بالمنهج التجريبي يتناقض مع ما سماه مبدأ التجريبيّة (principe d'empirisme) لأنّه لا يسمح بإقامة وصف غير متناقض وبسيط ويستدل على رأيه بالمصطلحات والمقولات النحويّة الّتي ورثناها عن النحو الأروبي القديم. فهي لا تصلح إلاّ للألسنة الّتي وضعت لها وتفتقر إلى التجريد الضروري الّذي يبوئها منزلة التعريفات النظريّة العامّة الصالحة لوصف جميع الألسنة يقول:

« إن الاستقراء في هذا المجال لا ينطلق من المتغيرات ليفضي إلى ماهو ثابت وإنّما من المتغيرات إلي ما هو عرضي. وفي نهاية الأمر فإن منهج الاسْتِقْراء يتضارب مع مبدإ التجريبيّة الّذي صغناه. إن منهج الاستقراء لا يسمح بإقامة وصف غير متناقض وبسيط [2]».

كيف ننطلق إذن من معطيات التجربة بعد أن أثبتت التجربة التاريخيّة أن مضاعفة استقراء الألسنة كلّ على حدّة لايفضي إلى مفاهيم كليّة تحتاجها نظريّة اللّغة؟

---

1 بلومفيلد اللغة Le langage الترجمة الفرنسية ص 24 :

2 P.T.L ص 25